الحياة
AL HAYAT
السبت ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ العدد ١٦٢٨٣

شباط موعد مزايدة العروض

لبنان يطلق تخصيص الهاتف الخليوي

□ بيروت – «الحياة»

■ أطلق لبنان المزايدة العالمية لتخصيص الهاتف الخليوي،

ودعا «المجلس الأعلى للخصخصة» والهيئة المنظمة للاتصالات أمس المهتمين الى المشاركة في هذه العملية، على أن تقدم الطلبات في الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٨، وأن تجرى المزايدة في ٢١ منه.

وأوضح الأمين العام للمجلس زياد حايك في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة عقداه أمس في مركز «بيال»، أن المزايدة «ستؤدي إلى تملك عقود المشتركين وبعض موجودات والتزامات كل من شبكتي الخليوي اللتين تملكهما الدولة اللبنانية، بالتزامن مع منح ترخيصين لمدة ٢٠ سنة، لبناء شبكة اتصالات خليوية وتملّكها وتشغيلها». ولفت الى أن «مجموعتين ستعرضان للمزايدة، تتألف كل منهما من إحدى شبكتي الخليوي الحاليتين، مع ترخيص لمدة ٢٠ سنة».

يشار الى أن شركتي «أم تي سي – لبنان» و «فال ديتي» تشغلان الآن المجموعتين، بموجب اتفاقي إدارة لأربع سنوات ينتهي العمل بهما في حزيران (يونيو) ٢٠٠٨. وعلى الفائز في مزايدة كل من المجموعتين تأسيس الشركة المغفلة اللبنانية صاحبة الترخيص. وتحتفظ الشركة المغفلة بثلثي رأس المال، في حين تحتفظ الدولة اللبنانية بالثلث الباقي. وتطرح كل الأسهم التي تملكها الجمهورية اللبنانية في كل من الشركتين صاحبتي الترخيص للبيع من خلال عرض اكتتاب أولي للجمهور في بورصة بيروت، خلال سنة تأسيس الشركة، ويحصر الاكتتاب باللبنانيين.

وأكد شحادة قيام «منافسة عادلة بين مقدمي خدمات الاتصالات في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وستكون ثمة شركة ثالثة السنة المقبلة، وتوقعاتنا ان تكون شركة «اتصالات لبنان».

فيما أوضح حايك أن عملية التخصيص ستؤدي الى «جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف ذات القيمة المضافة وزيادة ايرادات الدولة وخفض الدين العام وتطوير الاسواق المالية».

وشدد على أن تخصيص قطاع الهاتف الخليوي يرمي الى أهداف أساسية، تتمثل في «إدخال المنافسة الى القطاع لتحسين أدائه وتطوير نوعية خدماته وخفض تكلفته على المستهلك، وإطفاء جزء من الدين العام تمتص فوائده اليوم معظم إيرادات الدولة من القطاع».

وأكد أن «لا مجال للتلاعب بإيرادات الخصخصة من جانب اي حكومة، لأنها تستعمل حصراً لإطفاء الدين العام وفق المادة ١٣ من قانون الخصخصة ٢٢٨/٢٠٠٠».

أما الهدف الرابع، فهو «تفعيل عجلة نمو الأسواق المالية في لبنان، لا سيما بورصة بيروت، ويتمثل الهدف الأخير بـ «وضع أرضية مناسبة لإيجاد فرص عمل جديدة».

وعن إطلاق التخصيص من دون العودة الى المجلس النيابي لإقرار قانون يجيزها، أوضح شحادة أن «القاعدة القانونية لعملية التخصيص تتمثل في القانونين ٢٢٨ و٤٣١ وهما واضحان جداً»، ولفت الى أن قانون المحاسبة العامة «يرعى عملية بيع موجودات الدولة اللبنانية وفيه آلية واضحة، كما في قانون التخصيص، تطلب تقويم الموجودات وإجراء مزايدة، وهذا ما يحصل».

وأوضح شحادة أن ما دفعه الى القول ان هذه المرحلة هي الأفضل للتخصيص، أن «أسعار اسهم شركات الاتصالات في المنطقة، وأسعار رخص هذه الشركات، هي اليوم في أعلى مستوياتها».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"